نشرة صندوق النقد الدولي

الاقتصاد التركي

إصلاحات تعزيز الاستقرار الاقتصادي ستدعم تحقيق النمو وتوفير فرص العمل في تركيا

مدينة اسطنبول التركية: حقق الاقتصاد نمو ملحوظا على مدار العشر سنوات الماضية (الصورة: Newscom)

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

١١ مايو ٢٠١٢

- السيدة كريستين لاغارد تقوم بأول رحلة بعد تولي رئاسة الصندوق إلى بلد من أهم البلدان المؤثرة في الاقتصاد الإقليمي والعالمي
- التحدي الذي يواجه السياسة الاقتصادية في تركيا هو تحقيق النمو المستمر، والاعتماد بدرجة أقل على التدفقات الداخلة من رؤوس الأموال المتنقلة
- مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية تعتبر من قبيل "الاقتصاد الذكي"

قالت السيدة كريستين لاغارد في رحلتها الأولى إلى تركيا بعد اختيارها مديرا عام لصندوق النقد الدولي إن تركيا التي تقع في مفترق طرق بين أوروبا والشرق الأوسط، هي بلد من أهم البلدان المؤثرة في الاقتصاد العالمي وقد شهدت معدلات نمو عالية طوال العشر سنوات الماضية. ومن المهم في الفترة المقبلة أن تستمر في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الكفيلة بالحفاظ على الاستقرار والنمو وتوفير المزيد من فرص العمل.

وتأتي رحلة تركيا ضمن سلسلة من الزيارات تقوم بها السيدة لاغارد إلى البلدان الأعضاء في الصندوق، بما فيها أهم الاقتصادات الصاعدة مثل البرازيل والصين والهند وروسيا وجنوب إفريقيا.

وتكتسب تركيا تمثيلا وصوتا متزايدا في الصندوق وفي مجموعة الأربعة والعشرين للاقتصادات المتقدمة والصاعدة، باعتبارها من الاقتصادات الصاعدة الكبرى.

وفي هذا الصدد قالت السيدة لاغارد: "لقد حققت تركيا فترة من النمو الملحوظ على مدار العشر سنوات الماضية، حيث سجل دخل الفرد زيادة تجاوزت الضِعف وتراجع مستوى الفقر. غير أن مواطن الهشاشة بدأت تنشأ عن عجز الحساب الجاري الكبير الذي تموله التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل."

"ولذلك فمن المهم أن تستمر تركيا في تنفيذ مزيج من الإصلاحات الاقتصادية الكلية والمالية العامة والهيكلية للحفاظ على الاستقرار والنمو في المستقبل."

البطء مع الدأب يفوزان بالسباق

وقالت السيدة لاغارد إنه بعد عامين من النمو السريع، زاد فيهما عجز الحساب الجاري وأصبح الاقتصاد أكثر عرضة للتغيرات في إقبال المستثمرين على تحمل المخاطر، دخل الاقتصاد الآن في فترة من النمو الأكثر اعتدالا.

وأضافت سيادتها أن الصندوق يتوقع أن ينمو الاقتصاد التركي بمعدل ٢,٣% في عام ٢٠١٢.

وأشارت إلى المزايا التي ينطوي عليها النمو فقالت إنه سيساعد على تخفيض التضخم وعجز الحساب الجاري الذي يشكل مصدرا للخطر بنسبته التي تقترب من ١٠% من إجمالي الناتج المحلي.

وتتعرض تركيا لتقلبات أسواق رأس المال الدولية بسبب الطابع قصير الأجل للتدفقات الرأسمالية التي تمول معدل الادخار المنخفض في البلاد.

ويتوقع الصندوق تحسن الحساب الجاري التركي بنحو ١% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٢، حتى بعد مراعاة ارتفاع أسعار الطاقة المتوقع هذا العام.

وقالت السيدة لاغارد إن زيادة الصادرات والاستثمارات الأجنبية في تركيا تتطلب استقرار الاقتصاد الكلي. وبالإضافة إلى ذلك، تمثل الإصلاحات الهيكلية عاملا أساسيا، وهي تتضمن تهيئة مناخ أفضل للأعمال، وإجراء إصلاحات في سوق العمل، وإرساء نظام تعليمي أكثر تجاوبا مع الاحتياجات المتغيرة للسوق العالمية.

دور المرأة في التنمية الاقتصادية في تركيا

وإلى جانب الاجتماعات التي عقدتها السيدة لاغارد مع المسؤولين الحكوميين والمستثمرين، التقت السيدة لاغارد مع مجموعة من القيادات النسائية في مجال الأعمال والمجتمع الأكاديمي والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام في تركيا.

ويأتي ذلك في سياق الجهود الجارية للتعرف على الرؤى المتنوعة لمجموعة كبيرة من المواطنين عبر البلدان الأعضاء وفي داخل كل منها، بغية اكتساب فهم أعمق لما يواجهها من تحديات واحتياجات مختلفة.

وقالت السيدة لاغارد إن مشاركة المرأة في تنمية البلدان التي تنتمي إليها تمثل عاملا مهما في التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وأشارت على وجه الخصوص إلى الثمار الكبيرة التي يمكن أن تجنيها تركيا من زيادة مشاركتها في القوى العاملة.

وأثناء مناقشة السيدة لاغارد مع القيادات النسائية التركية في اسطنبول قالت سيادتها إن "تمكين المرأة والتنمية مرتبطان في حلقة إيجابية متعاقبة."